ايهما اذ الخلاف متعلق بجواب هذا الاستفهام لا بالاستفهام
ثم لا يخفى ان اولى لحكاية الخلاف وثانى للتخيير وثانى للاباحة
وغير ذلك وهى هنا ليست لحكاية الخلاف والاتمال السّ فقد
اختلف بالتفاعل هى للاباحة لما علمت انه يصح ارادة الامرين
معا وحينئذ يقال ان القضية مانعة خلو تجوز الجمع والاولوية
لشئ اخر ويحتمل ان تكون اولحكاية الخلاف فى الاولوية
الا ان المناسب لذلك ان يقول فقد اختلف قوله الة العقل
الآلة هى الواسطة بين الفاعل ومفعوله فى وصول اثر الاول
لكن ان كان المفعول قريبا فبلا واسطة والا فبواسطة قوله
التى لا يوجد الا بها وصف كاشف لآلة العقل وأقول لا يخفى
ان الموصوف بجملة لا بد فيها من عائد يعود عليه والموصول لا بد
من عائد يعود عليه وان رجع للموصول خلا الموصوف من عائد
وان رجع للموصول خلا الموصوف من عائد فالاولى ان يقول
الذى بدل التى صفة للفعل ثم لا يخفى انه ظهر من ذلك ان السين
والتا ليستا للطلب وان با الاستعانة هى با الآلة فهى تسمى
بالاسمية كما افاده ش فى شرح عميرة قوله فكان الفعل الخ جواب
عما يقال ان الالية تقتضى التبعية والابتذال المنافى للتعظيم
والاجلال وحاصل ما اجاب به ان فى الآلة جهتين جهة
تبعية وجهة توقف الفعل وكماله عليها وقد لوحظ هاهنا
الثانية دون الاولى اشار له ش ثم لا يخفى ان اسم كآلة الفعل
وجملة كما وجه لها الذى هو قوله نزل اسمه خبرها اولن لما تعمل
حين والخبر قوله نزل الخ وانت خبير بان هذا التاويل محقق ه
وكان للظن قلنا انها هنا للتحقيق قوله لما لم يكمل شرعا اى
فليس

فليس المراد بالكمال المنفى عند عدم الابتدا بسم الله الكمال الحسى
لوجوده بل الكمال الشرعى ثم فى العبارة حذف دل عليه الحاصل
والتقدير لما لم يكمل شرعا المنزل منزلة عدم الكمال حسا قوله
نزل اسمه تعالى منزلة الآلة اى للفعل وفى العبارة حذف حتى
يتم دليل الاستعانة والتقدير وحيث نزل اسم الله منزلة
الآلة فلتكن الباء للاستعانة وتكون حينئذ بالاستعانة
هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما فى كتبت بالقلم او تنزيلا
كما فى بسم الله فيكون قولهم ان الباء فى بسم الله للاستعانة مجازا
لا حقيقة كما هو المفهوم من قوله نزل اسمه فتدبر قوله وحاصله
اى حاصل ما تقرر فى توجيه كونها للاستعانة قوله انها
اى الاستعانة لا يخفى ان المفتوحة تسبك مع ما بعدها
بمصدر وحاصله اسمالها ولا يخفى ما فى ذلك من التسمح قوله
تشتمل على جعل المراد به انها تفيد هذا المعانى مع معانى اخر فشبه
افادتها الامرين باشتمال الشئ على امرين واستعير اسم المشبه به
للمشبه والاشتقاق من الاشتمال تشتمل بمعنى تفيد قوله على جعل
اى ان الحكم على ابا بانها للاستعانة يفيد ان الكتاب الموجود
حيث لم يصدر باسمه ينزل منزلة المعدوم لفوات كماله الحاصل
من اسم الله فقوله لفوات كماله علة لجعل الموجود بمنزلة
المعدوم فقوله بمنزلة المعدوم من تتمة المعلول فقدم العلة
على بعض المعلول بنادر ابتقوية المثبت لاجل ان يتحقق ذلك
فى ذهن السامع ابدا فان قلت ما الامران اللذان قلنا ان
الاستعانة اشتملت عليهما قلت هما ان الفعل اذا صدر
باسمه تعالى يتصف بانه كامل معانى واذا لم يصدر بعد ناقصا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)